

عن قوله تعالى ولم ينجسهم بركابهم الاكل الحرام وانما حصل اللحم بالذكر لانه هو المعظم في قصد الاكل
ورحل فيه دونه ولا يتفق بشئ من ليزا الحنظل لانه يحسن العين وعن محمد بن عيسى بن جعفر بن الاشعث
بشعر الحنظل لاجل الضرورة ولكن يبعه وشراؤه لا يجوز وقوله تعالى وما اهل الاثر الله اعلم
الصوت فيه بغير ذكر الله تعالى وهو ما ذبح للاصنام الا هلا في الصوت ولا يجوز اكله ليش
التي يذبحها الكفرة في عيدهم لانه يضمنون باسم الله سبحانه اسم الغير على وجه العطف
في خلات قوله تعالى وما اهل الاثر الله فيكون مينة كذا في درر المنتقط والبرازي
والخلاصة وفي الظاهرية سنن الامام الفضل عن الجوازات التي يتخذها الجهال المقادير
فقال كذا لانه لو ولعب وحوام ومن ذبح شاة في وجه الانسان في وقت الحلة او القدر
وما الشبه ذلك من الجوازات كمن وفي المحيط لو اتخذها فانتجوا ان كمن ولو فصلنا
الكلام ههنا لكان احسن بان تقول ذبح شاة في وجه الانسان ان كان مراده تعظيم ذلك
الانسان كمن وان كان مراده من الذبح الضيافة لا كمن والحوط ان يذبح غائبا عن القادام
وقوله ذكر الميتة يتناول الخنثى وهي المستحق بالسبكية او يصعب او خنثى خائف و
الموقدة وهي المضروبة بالحشيش حتى ماتت والمتريه اي الساقط في يزا وما او من ملو
والطخية وهي الشاة المنطوحة تنطق بقرن صاحبها حتى تموت وبعض الكفار يستحلون
هذه الاشياء وياكلونها وهذه الآية وردت ليهنهم وهذا لم يذكرها سائر المحرمات لانها
ليست للحصن بل هي سبقت لهم منهم قوله فمن اضطر الى الجنى الى كل شئ منها لا يجد غيرها
في حالة المحصة في ذباغ بالاستيشا على مضطر اخر يعني لا يستأثره نفسه باكله
ويمنع عن من يذبحها واشيا ويعطى البا في مضطر اخر وقيل غير ذباغ اي طالبا ياء
وهو ينجس غيره وفيه امتياز للعندل الذي اخاله غيره ذلك من الاقاويل وقوله تعالى ولا
عادى غير محرم وزاد الشيع عند الاكل بالضرورة وقيل غير مقصود اصم حيوة
اي لا يستعمل عن اكله فهو بغير ذبحه فاعلم نفسه وقيل غي متعد في سفره بان يفرح لا يقطع
الطريق ولو شاد في الارض وهو من هذا الشافعي رحمه وهو انه لا يجوز للعا صوم
ان ياكل الميتة اذا اضطر اليه وقال بعضهم من اضطر الى اكل الميتة ولم ياكل حتى مات

نكح

دخل النار سواء كان عاصيا في سفره او لا وهو مذهب في حيفة رحمه واختلف العلماء في
مقدار ما يحل للمضطر اكله من الميتة فقال بعضهم مقدار ما يسكن دمه وهو مذهب
ابن حنيفة واحد قولي الشافعي وقول لا يجوز ان ياكل حتى يشبع وبها قال الكرام ومن
اضطر معه رفيق له طعام ذكر في الروضة انه جاز له ان يأخذ من طعامه قدر ما يشبع
على شرط الضمان ولو خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ماء جاز له ان يقاتل معه
بدون السلام وبأخذ منه الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان الرفيق خافا للموت ياخذ
البعض ويترك البعض كذا في الخلاصة ولو كان رفيقه مضطرا ايضا ولعامه واد
لا يفصل عن قدر ما يدفع جوعه او عطشه لا يجوز له ان يأخذ منه شيئا ولا يشبع للمضطر
ان يقطع قطعة من لحم نفسه ويأكله وكان اهل العراق قطع من لحمي قطعة فكلوا فيه
له ان يفعل ذلك وبالحل كل شئ حرام او يحسن لا يجوز اكله الا عند الاضطرار وان كان
ما اكله عند الاضطرار صحت العباد عليه عليه ضمان ولا يجوز بالتدليس بالحرام لقوله
عليه السلام ان الله تعالى لم يجعل شفاؤه في حرام عليكم وقال في النهاية يجوز التداوي
بالحمم كالحمر والبول اذا الغبن طبيب بسلم ان فيه شفاؤه ولم يجد عين من المباح ما يقوى
مقامه والمهر يرفع للضرورة فلم يكن يمدوا بالحرام فلم يمتنا ولم يحدث ابن سفيان في
انه قال في داء عرف له دواء غير الحمم كذا في الزيلعي وقال ابو نصر بن سلام رحمه لم يجعل
شفاؤه في حرام عليكم انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاؤه وانما اذا كان
فيها شفاؤه فلا بأس الا ترى ان العطشان يحل له شرب الحمر حال الاضطرار ولو كتب على
جلد ميتة ان كان فيه شفاؤه جاز ولا يجوز اكل الحنظل ولا ينقاع به كذلك لا يجوز
ان يسكن في بيته الا ان يسكن الحنظل لصيرخله ولا يحل الميتة الى الحرة بل الحرة الى الميتة
ولا يجوز اقتناء الحنظل في بيته الا ليقضه وكذا لا يجوز اقتناء الكلب في بيته
الا كلب ماشية او صيدا وزرع وكذا لا يجوز اقتناء سباع الياهم مثل الذئب في البعد
والذئب وخنزير كذا في بيوتها والذي رعب ولا يرق دمه فاذا دان كتب دمه على
بيته شيئا من القران قال ابو بكر الصديق الاسكاف يجوز قتل ولو كانت بالبول قيل